

■ الملك حسين خدم مصالح الاستعمار البريطاني في منذ البداية ■ السلطة الأردنية كانت دائماً العدو القومي ضد الطبقات الشعبية الكادحة

و مناطق مختلفة (القدس ، نابلس ورام الله) ، وعلى توجيه ضربات صمدية للحركة الطلابية الثورية النامية في عمان .

وفي خصم ارباب السلطة اليومي للفترة من ١٩٥٤ - ١٩٥٥ ، ناهت تحت وطأة ، الحركة الجماهيرية الشعبية ، بدأت ارضاعات جديدة تنمو من تحت ، عبرت عنها فصائل الحركة الوطنية الفلسطينية - الأردنية ، التي أخذت طابعاً جديداً اسم عمليات مسلحة ضد المستوطنات والمشآت العسكرية الإسرائيلية ومهاجمة السفارات الغربية في عمان . ان هذا الوضع سرع في نزول النظام الى الشارع لاداء مهامه القومية ، باسقاط يده الى حلف بغداد الاستعماري ، يستجدي العوز ورمي حبل الاتخاذ اليه . ان نمو التضاللات الجماهيرية الفلسطينية - الأردنية ، ونظورها الى اشكال نضالية متقدمة (الكفاح المسلح ضد العدو ، هجوم على السفارات الأجنبية ، اضرابات عامة ، مظاهرات) ، أدت بالنظام الى أن يبرز استنائه الدموي ، وليجهز على الحركات السياسية الشعبية ، ويحل التنظيمات ، ومصادرة الصحف وحل البرلمان ، وزج بالآلاف من الناشطين في غياهب السجون ، ومحاولة منه لتجسيم النعمة المتزايدة من قبل الجماهير الشعبية التي تمتع النظام من كل عروقها . (ففي هذه الفترة صدرت أحكام جازاه بحق ما يقارب الالف مناضل بنعمة التسلسل والانتماء الى منظمات غير شرعية) .

عرباً ، جاء العدوان الثلاثي على مصر عام ١٩٥٦ ، بعد تأميم قناة السويس لكي يعمق من منافع الطبقات الرجعية المحلية السائدة وفي مختلف الساحات العربية ، ولتشهد ، بطبيعة الحال ، امتداداً للحركة الجماهيرية مواز لها على الساحة الأردنية ، فقد شهدت مدن الضفة الغربية مظاهرات شعبية ضخمة ، لتضع السلطة في عجز مزدوج ، ولتطالب بمطالب يستطيع النظام الهاشمي تلبيتها : فعزل هزاع الجبالي والاستفتاء عن خدمات كلوب باشا ، تازلات يمكن للنظام قبولها بنية كسب المزيد من الوقت ولجم الحركات الجماهيرية عن المطالبة التاريخية بإسقاطه .

جاءت حكومة النابلس عام ١٩٥٧ مؤيدة من قبل الحركة الوطنية في حملة الانتخابات التي فازت بأغلبية ساحقة . جسدت هذه الحكومة بعض مطالب وطوائف الجماهير الشعبية ، مما حفز النظام الرجعي على دخول جولة قومية جديدة ، بعد أن شعر بالخطر الكامن الذي بات يهدد وجود النظام ذاته ، في حال تطور الحركة الوطنية واحتلالها مواقفها أكثر جذرية . بدأ النظام جولته بأقالة حكومة النابلس وحل البرلمان والقضاء على الإجراءات الوطنية والقومية التي اتخذتها هذه الحكومة ، بدخول قوات الجيش اضافة لادوات القمع الساخنة الأخرى التي احتلت شوارع عمان والمدن الأخرى ، محروسة بحراب المظليين البريطانيين الذين هبوا لتجسده النظام القائم وراي الصدق فيه .

ان ظهور هذه القوات القمعية المحللة كرسالة مسنودة من قبل الاستعمار البريطاني والتامة تحت ظلال حرايه ، ليشكل الدليل القاطع على طبيعة الدور الرسوم لهذا النظام والاضطلاح به ، وليبرز أكثر فائز الترابط العضوي والمصري بين النظام الأردني القائم والاستعمار البريطاني .

وفي أعقاب هذه المرحلة ، وبمواجهة حركة التحرر الوطني العربية بمحتوياتها الوحدوية ، الاجتماعية والديمقراطية ، ظهر الى حيز الوجود مشروع الملكية الهاشمية المتحدة بمباركة الإمبريالية البريطانية ، ليكون مغفراً أماماً لقوى الثورة المضادة في محاولة جادة لمحاربة حركة التحرر الوطني العربية ومحاولة قطع الطريق على تطور ونمو التنظيمين المصري والسوري باتجاه الوحدة . ان هذا المشروع الاحادي قد لفظ أنفاسه الأخيرة بعد الضربات التي وجهتها ثورة ١٤ تموز عام ١٩٥٨ في العراق ، التي فاجأت النظام الأردني الذي حاول ان يلعب دور الكفاح والمعرف لنجاح الثورة من خلال طلب المساعدات البريطانية العاجلة وتهدد القوات العراقية المراقبة في الأردن بعدم السماح لها بالحركة وظهورها .

لقد تنامت الإجراءات القمعية للجماهير الشعبية الكادحة ، وبلغت ذروتها في عام ١٩٥٩ باصدار القوانين المسففة الجائرة التي تضمن اسقاط الجنسية عن الناشطين الأردنيين والاعمال الكفائية ، تسجحة للربع الذي أصاب النظام من التطورات التي حدثت على صعيد النضلة العربية بشكل عام والعراق بشكل خاص .

ولم تقصر طبيعة النظام على الصعيد الداخلي ، بل تجاوزتها الى المنطقة العربية بمحاربتها حركة التحرر الوطني العربية ضد العراق والجمهورية العربية المتحدة واليمن الشمالي وجعل الساحة الأردنية ملاذاً أيضاً لأقطاب الرجعية العربية ، علاوة الاستعمار كحاضنة لتفريخ المؤامرات المرتبطة ارتباطاً وثيقاً بمرضعها الإمبريالية العالمية .

ما از بدأت دولة الوحدة بضرب مصالح بعض القطاعات الرجوعية المصرفية والصناعية في مصر وسوريا ، واتخاذ اجراءات من شأنها أن تحدد من بعض القيم الاقطاعية النافذة في الريف عبر تشريعات فوفية (الاصلاح الزراعي) مثلا . هذه الاجراءات من شأنها ان تستنزف القوى الرجعية المحلية في عموم البلدان العربية التابعة وعلى رأسها النظام الأردني الذي انتهج سياسة تأمرية جديدة عاقداً حلفاً مع النظام السعودي ، وحلفاً آخر مع حكومة البدر في اليمن تحت ستار محاربة « الفزاة المصريين » الذين اصطفوا دفاعاً عن نظام السلال الجمهوري . كما أخذ النظام الهاشمي في الأردن على عاتقه مهمة محاربة بروز الكيان الفلسطيني المستقل عن كل وصاية ، الذي كان على ظهوره شبه اجماع من قبل الأنظمة العربية في مؤتمر شتور - ١٩٦٠ ، ولتبدأ مرحلة مختلفة نوعياً عن المراحل السابقة لها في محاربة الكيان الفلسطيني الوليد محاربة شرسة لا هوادة فيها لتشكيل استمرارا لهذه السياسة حتى اللحظة الراهنة .

ففي عام ١٩٦٢ ، وفي أعقاب انقلاب ٨ شباط و ٨ آذار في العراق وسوريا ، وبدء مسيرة ميثاق ١٧ نيسان ، تحركت الجماهير الشعبية الأردنية والفلسطينية تحركاً عاصفاً ضد النظام القمعي الذي واجه هذه الجماهير بانزاع الاجهزة القمعية والأسلحة الثقيلة ، ممكناً من ضربها ، وزج مناضليها في السجون .

وما ان شارف عام ١٩٦٥ ، حتى برز حدث تاريخي ، لبدء انعطافاً نوعياً جديدة في تاريخ الثورة العربية : المساومة الفلسطينية المسلحة ، فظهورها أكد عملياً الحدس الشعبي الاصيل الذي هو العنف الثوري المنظم لحل التناقضات العداوة والتراكم مع العدو الإمبريالي الخارجي والعدو الطبقي المحلي ، وهي بالنابلي ، اتجاه صحيح نحو تحقيق الهدف المطلوب ، وكخمرة حية للثورة العربية الجديدة ، وكفصيل مسلح أمامي لاسلام المهام التاريخية من التشكيلة الاجتماعية السابقة التي أعطت أقمى ما عندها : العنف المضاد . وبالتالي فانها أوصات الى الطريق الصحيح والصائب : الحرب الثورية ضد العدو الإمبريالي الخارجي والحرب الأهلية ضد العدو الطبقي الداخلي من خلال أسلوب استراتيجي : حرب الشعب الثورية المسلحة طويلة النفس .

ان بروز هذا الشكل النوعي الجديد من الصراع الحاد الذي اتخذ الاسلوب الثوري المسلح لمواجهة العدو القومي انار حقيقة الكيان الصهيوني ، وسرع في الهجوم على قرية « السموع » عام ١٩٦٦ ، التي راح ضحيتها عشرات الناشطين ، مما فجر التناقضات التراكمية والزمنية في طبيعة النظام الهاشمي من جهة والجماهير الشعبية الكادحة من جهة أخرى ، هذه الجماهير التي وعدت الأزيمة ووعت امكانية حلها عن طريق الثورة الشعبية ، والتي واجهها النظام الهاشمي بعزيم من القمع والاضطهاد ، واستخدم الظفر والثاب لقمعها ومحاصرتها ، وانزاع الملوحيات من الناشطين الفلسطينيين وبالتالي ليوفر دليلاً ومرشداً لقوات الاحتلال الإسرائيلي التي احتلت الضفة الغربية بعد الهزيمة في كيفة لجم حركة المقاومة الفلسطينية المسلحة من خلال الوثائق التي قدمها على طبق من ذهب للعدو بعد أن تركه موافقه دون قتال . فقدم للحركة الثورية القبلية الدليل القاطع بأنه يد واحدة مع العدو القومي ضد الطبقات الشعبية الكادحة وقد نظلماتها .

ملف/ ايلول

مع الرفيق ابو علي مصطفي

بعد مرور تسعة أعوام على مجازر أيلول

بحسب الإنقاذ و « الجهاد المقدس » باعتبار ان الحديث العربية كمنه بالصدى للغزوه الصهيونية . تم كانت مكتبة ١٩٤٨ واحتلال جزء من فلسطين ، لتبدأها الدور السياسي للنظام الأردني في عملية الإسماع ، لاستيلاء على جزء من الاراضي تحت اسم حماية الضفة الغربية واعبار مسألة الوحدة فيها من الضفة الغربية والضفة الشرقية ضرورة ، هبوا لها بعناصر رجعية معروفة حتى من التسبب الفلسطيني بها سمي بمؤتمر (أريحا) تحت اسم ممانعة الملك عبد الله بالنظام .

نحن كتسبب .. تسبب وحدوي .. حتى في المؤتمرات العربية المناصرة للفضة الفلسطينية منذ عام ١٩٢٠ حتى عام ١٩٢٢ كانت هناك دائماً مؤتمرات ، مؤتمرات عربية ترفع الشعارات القومية العربية والشعارات الاقليمية في مواجهة الغزوة .. نحن تسبب وحدوي لكن لا نعلم الوحدة من منطلق الرحمة ! وحده الاحتواء والقمع والاضطهاد واعاقبة المعادين النضالية في مواجهة القوى المعادية بينها هم كان هدفهم من الوحدة هو ضرب واحداً ، أنه بفاعلات فضائلة يمكن ان نشأ بين جماهير الشعب الفلسطيني وطمس الهوية الوطنية للشعب الفلسطيني حتى لا يعود المعروف بها يعرفها وارداً على المستوى المحلي او العربي او العالمي وامانة الضميمة بالتدرج . هذا الوضع الذي عاشته جماهيرنا في سنوات الخمسينات وحسب منصف الستينات . كانت المعاناة تتجدد من النظام الأردني في ممارسة مختلف اشكال القمع لدرجة الازهاق القومي معادل لفظه فلسطين أو فلسطيني .

وكما قلت بالاساس كاتب يعني بالنسبة لنا كلية فلسطين او فلسطيني ليس بالمعنى الاقليمي وإنما بالمعنى الوطني للتعبير عن هوية نضالية مصداقية مع الاحتلال . هذا المنع وما ينه من حواجز للجيش ومؤسسات السلطة لحمايته العدو الصهيوني من الضربات التي يقوم بها المواطنين الفلسطينيون كان سبباً في تدهور الشخصية الوطنية سياسياً او في تشجيع الهجرة وعملية التشرذم او في قمع القوى السياسية التي هي قوى سياسية أردنية وفلسطينية امزجت في حركات ومنظمات واحزاب موحدة دون اي تفرق اقليمي .

وكانت السبحة هي انه لم يكن ضمناً مدهشاً ان تسقط هذه الاطعمة وسناسمها أمام الهجمة « الإسرائيلية » التي جردت عام ١٩٦٧ فيما سمي بهزيمة حزيران حيث كتسفت وعزت الأنظمة أكثر وأكثر أمام الجماهير وكتمت عدم قدرتها على لعب اي دور وطني حتى في مواجهة العدو القومي فما مالك في تلبسه القضايا الجماهيرية او الإذنياعية لجموع الشعب !

طبعي ان هذا النظام حاول في مرات تاريخية ان يركب الموجة الوطنية وهما سنذكر في عمره المعاد المهادنة البريطانية عام ١٩٥٦ وكان نعر وطني في الشارع بشكل عام يحدث ان هذا الشارع الوطني هو الذي اسقط دعوى الإحراق مع حلف بغداد وجاء بحكومة ائتلاف وطني تم عاد لتسبب اظهاره في وجهه كل القوى الوطنية عام ١٩٥٧ وانفس على ما كان يدعى انه هو صاحب الحد في تخفيفه من الماء المهادنة البريطانية .. الخ . مع انها عبرت مرحلة جديدة في الانتقال بشكل أكثر مباشرة الى احضان المخطط الامريكى .

هذا الوضع الذي كان في ١٩٥٦ - ١٩٥٧ تم عام ١٩٦٢ - ١٩٦٢ عاد لتبغزل في عيد الفاصر وخاصة في فترة الانفصال وبعد الانفصال ، ولديعي انه على الطريق الوطني تم حتى عشية حزيران بينما قام بكل الممارسات التي تمنع حتى الجماهير من القيام بدورها الفاعل في مواجهة الاحتلال سواء بتنظيم نفسها سياسياً او باعدادها نفسها عسكرياً ، فخر الملك بشكل معانيه ، وذهب الى القاهرة لمناي باتفاق مع عيد الفاصر هو اتفاق نضالي وباتني باحد التفسيرى الى عمان لتكون بعد انام - هذا الحديث في نهاية ايار - لتكون بعد انام هزيمة حزيران .

ان النظام الأردني منذ تشكيله (مملكة اردنية هاشمية) وصورته اجهزه قمعية تعبر عن حاله التحالف النوعي الجديد الذي خططت وانشرت على تنفيذه المخابرات البريطانية عبر غزيب باشا في محاولة منها لمواجهة النهوض الجماهيري الشعبي الذي اكتسبته حركة التحرر الوطني العربية في نضالها الدائم على عموم الساحة العربية : ضد التحالف الإمبريالي الصهيوني الرجعي من اجل تحقيق التحرر السياسي والاقتصادي الناجز على طريق الثورة الاشتراكية .

واللقاء التالي يهدف الى القاء الضوء على الخلفية التاريخية لممارسه النظام لدوره القمعي المرسوم له في محاولة للوصول الى فهم اكثر شمولية لكيفية تعامل فصائل حركة التحرر الوطني العربية مع هذا النظام من اجل تجاوزه عبر (تعيينه الجماهير في الأردن واقامه علاقات مع الحركة التقدمية الأردنية) وهام نظام وطني ديمقراطي تقدمي يسهم في رد الهجمة الإمبريالية التي يقودها نظام السادات من خلال مؤامرة كآبب ديفيد الصهيونية .

□ الرفيق ابو علي مصطفى يسود ان يعرفنا بطبيعة النظام الأردني طبقاً وسياسياً . وملائمة ذلك بما جرى على مر تاريخ هذا النظام وطبيعة القوى الحاكمة . بها هي الحظوظ التي امتدتها و علامته بالحركة الوطنية الأردنية - الفلسطينية باعتبار ان شعبنا الفلسطيني كان على تماس يومي وعراقي مع الأردن .

ج - الحديث عن واقع النظام الأردني في ذلك الفترة لا يتم بمعزل عن نشأة النظام الأردني منذ بدايته وخاصة اذا اعدينا التاريخ المحدد له منذ عام ١٩٢٠ . حيث كان يشكل جسراً للاستعمار البريطاني في المنطقة وبمحددات جسر مساعد فيما يتعلق بالوجود البريطاني في فلسطين ، واستمر النظام على سياسات لا تخرج من توكريتها الحفراسة والمكترية والاقتصادية عن اغراض الاستعمار البريطاني بحيث شكل في فترة نهوض الجماهير الوطنية الفلسطينية والتي تعاقبت عليها حوادث عديدة منذ عام ١٩٢٠ وحتى عام ١٩٤٨ أحداث كثيرة من نبط أحداث ١٩٢٩ وأحداث ١٩٣٦ وأحداث ١٩٤٨ . كان للنظام الأردني دور وياح طويل ضد نمو العمل الوطني الفلسطيني سواء في ضرب الإمدادات والمساندة الشعبية العربية للقوى الوطنية الفلسطينية في مناهضتها للغزوة الصهيونية والاستعمار البريطاني ، او بالمشاركة بالاضطرابات التي وصلت لدرجة التعاون المشترك في وضع ما سمي في تلك الفترة (بحرس الزنار) الاحمر اي حرس الحدود ووصل الى حد تسليم المظالمين للسلطات البريطانية واغدامهم وهم من قادة الثورة الفلسطينية في تلك الفترة .

طبعي ان لا نعزل هذه النشأة وهذا التكوين والسياسات عن الزامع الطبقي الذي كان يمهده النظام بالاستناد الى استناد الاستعمار البريطاني وهو مجمل العلامات الاقطاعية الرجعية من نبط متعدد يحدث اضافة لقومسه قوى قسلة واملاط في تثبيت ركائزه مستندا الى قوة الاستعمار البريطاني ودعمه المادي .

نشأ عن هذا الوضع ان النظام الأردني لم يكن معاداً عن الإسهام في اعاقبة الصدي للعدو الصهيوني في المعركة عام ١٩٤٨ .

ونعت ما يسمى بالمشاركة التي دخلوا طرفها منها وكان عيد الله في تلك الفترة قائد الحديث العربية بفرار من الجامعة العربية وكانت النشأة ان استمرت هذه الجورس معاد عيد الله في سبب السلاح من يد الفلسطينيين وما سمي في تلك الفترة